لقضية اللاجئين، ولهذا تؤكد على ضرورة التعامل مع قرارات الأمم المتحدة ككل متكامل وتعتقد بأن حل القضية الوطنية يجب أن يكون حلا شاملا وفي إطار الأمم المتحدة واشرافها .

*ثاني عشر :* إن مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو لم تقم على أساس قرارات الشرعية الدولية ككل متكامل فألحقت إجحافا كبيرا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني عموما وباللاجئين بخاصة، وافسحت في المجال لإسرائيل كي تتحكم بشروط حل قضيتهم على أساس بعدها الإنساني فقط دون احترام حق العودة كحق طبيعي ووطني مشروع غير قابل للتصرف مستبدله إياه بالتوطين والتذويب وإعادة التأهيل والتجنيس وبالعودة الفردية كلم شمل للعائلات تتحكم فيها إسرائيل وتعيقها تحت ذرائع أمنية . وهو ما لا يقبلة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي لن يفضي الى سلام واستقرار في المنطقة، لأنه لا سلام دون حل عادل لقضية اللاجئين كجزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير .

*ثالث عشر* : بما أن قضية اللاجئين هي قضية وطنية عامة، شأنها شأن القدس والأرض والسيادة، فان الجبهة الشعبية وبغض النظر عن الخلافات في الموقف السياسي، تؤمن بضرورة الحفاظ على الوحدة الميدانية لكل القوى والفعاليات الوطنية في الدفاع عن حق اللاجئين في العودة وعلى أساس القرار 194 وتأمين حقوقهم المدنية والسياسية ومواجهة المشاريع التي تستهدف الانتقاص من هذه الحقوق أو المساس بوضع المخيمات ودور وكالة الغوث قبل الحل العادل للقضية

*رابع عشر :* وفي ضوء ما آلت اليه عملية التسوية وما يتعرض له شعبنا من سياسة وإجراءات عدوانية إسرائيلية تستهدف خلق أمر واقع يقرر مصيره مسبقا، فيأبد الحكم الذاتي المحدود ويصفي قضية اللاجئين، وفي ضوء ضرورات الوحدة الوطنية فإن الجبهة الشعبية تدعو للعمل الجاد من أجل إنجاح الحوار الوطني الشامل والوصول الى قواسم مشتركة تعيد الاعتبار للائتلاف الوطني على أساس البرنامج الوطني – برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، ومن أجل إيقاف التفاوض وانتزاعه من براثن الهجمة الأمريكية المنحازة



لإسرائيل ونقل ملف القضية الى الأمم المتحدة وعلى أساس مرجعية الشرعية الدولية .

*خامس عشر* : إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية وطنية كبرى تمس جوهر الصراع الدائر في المنطقة منذ قرن، وفي ضوء ما تمثله هذه القضية من دلالات وابعاد راهنه وتكتيكية وإستراتيجية وفي ضوء الموقف الإسرائيلي المتنكر لحقوق شعبنا وحقوق اللاجئين في العودة معتبرا إياها تقويضا لـ "كيانه القومي"، في ضوء كل ذلك لا بد من تفعيل الطاقات الكامنة للاجئين الفلسطينيين وعموم الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وخلق حركة شعبية فلسطينية واسعة تشكل صمام أمان الحل العادل لهذه القضية وتوفير الدعم العربي والدولي المساند عنها .

*وختاما* ، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترى بأنه إذا كان للعوامل الدولية والخارجية دورا كبيرا في تقرير مصير قضية اللاجئين الفلسطينيين ( والقضية الوطنية عموما ) فإن دور العامل الذاتي الوطني الفلسطيني حاسما على هذا الصعيد ، وهو الأمر الذي يلقي على كل القوى السياسية الفلسطينية مسؤولية كبيرة تستدعي،الارتقاء الى مستوى التحديات الراهنة ومعركة تقرير المصير ، فالجميع يتحمل المسؤولية أمام شعبنا وأمتنا وأمام التاريخ والأجيال القادمة ، وبالتالي على الجميع الانشداد للمصلحة الوطنية العليا ووضعها فوق كل اعتبار وليكن شعارنا الناظم في هذا المجال أيضا كما هو في مواجهة الاستيطان والدفاع عن القدس وحق الاستقلال والسيادة أن "لا سلام دون عودة اللاجئين " الى الوطن وحصولهم على حقوقهم الوطنية الثابتة .